دراسة اقتصادية للموقف الراهن للعمالة الزراعية وأهم العوامل المؤثرة على معدل البطالة في مصر

د/ عبير بشير محمد خليل

باحث أول – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

البطالة هي ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها بكل السبل. وتحدث البطالة في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل. والبطالة هي زيادة القوي البشرية الراغبة في العمل والتي تبحث عن فرص العمل المتاحة. ويتوقف حجم القوي البشريه على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدي زيادة معدلات النمو وقد بلغت معدلات البطالة نحو١٥,٣% فى الحضر ١٠,٣% فى الريف عام ٢٠١٦[٤] وإذا ما استمر إهدار هذا المورد الهام مع إغفال دوره في أعمال التنمية الاقتصادية وفي تنفيذ البرامج الخططية الاقتصادية والقومية في مصر وأن التأخير في تنمية هذا المورد الهام الذي له آثار اقتصادية سيئة بعيدة المدى على الاقتصاد المصري يعاني منها في الوقت الراهن من تأخير في تنفيذ برامج التنمية وإضعاف الناتج القومي الإجمالي في مصر بصفة مباشرة بل الأمر يتطلب سرعة توفير وتدبير الممكن من عنصر رأس المال المطلوب لتنمية هذا المورد البشرى وزيادة المهارات والجرعات التدريبية المناسبة والمطلوبة في سوق العمل البشرى على المستوى المحلى في مصر وعلى المستوى العربي خاصة الدول البترولية ودول الخليج.

مشكلة الدراسة:

يؤدي النقص في مورد العمل البشري إلى الخفض في الموارد الأخرى وذلك لأن هذا النقص يتسبب أيضا في عدم الاستغلال الأمثل للموارد الأخرى. وقد يرجع السبب في ذلك إلى وجود خلل في السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر منذ عام ٢٠١١ مما أدى إلى زيادة معدل البطالة في الحضر والريف المصري، حيث زاد عدد المتعطلين على مستوى الجمهورية من نحو ١,٧ مليون عاطلا عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣,٦ مليون عاطلا عام ٢٠١٦، ففي الحضر زاد عدد المتعطلين من نحو ٠,٨ مليون عاطلا عام ٢٠٠٠ إلى نحو١,٩ مليون عاطلا عام ٢٠١٦، كما زاد عدد المتعطلين بالريف من نحو٠,٩١ مليون عاطلا عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١,٧١مليون عاطلا عام ٢٠١٦، وقد ارتفعت أيضا معدلات البطالة من ٩% عام٢٠٠٠ إلى ١٢,٥% عام٢٠١٦ على مستوى الجمهورية، وفي مناطق الحضر زاد معدل البطالة من ٤,١% عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٢٣% عام ٢٠١٦، وفي الريف المصري زاد من ٤,٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٢٥%عام ٢٠١٦.

هداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على تقدير قوة العمل في النشاط الاقتصادي من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١- تقدير مؤشر قوة العمل من حيث عدد المشتغلين والمتعطلين ومعدلات البطالة في الحضر والريف المصري.

٢- تحليل هيكل العمالة في النشاط الزراعي مع باقي الأنشطة للاقتصاد القومي.

٣- التقدير القياسي لبعض المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير على معدل البطالة في مصر.

٤- التنبؤ بقوة العمل والمشتغلون والمتعطلون في النشاط الاقتصادي.

الأسلوب البحثي:

استخدم البحث في تحليل البيانات أسلوب التحليل الوصفي والكمي من خلال تقدير النسب المئوية والمتوسطات الحسابية. وتم استخدام بعض أساليب التحليل الإحصائي مثل معادلات الاتجاه العام الزمني، كما اعتمد هذا البحث على التقدير القياسي للعلاقة بين معدل البطالة (y) كمتغير تابع وبعض المتغيرات

الاقتصادية التي تظهر أثر بعض السياسات الاقتصادية كمتغيرات تفسيرية خلال الفترة المدروسة وتشمل: معدل التضخم (X_1)، ونسبة الأنفاق على الاستثمار من إجمالي الأنفاق القومي (X_2) لتظهر اثر السياسات المالية، وسعر الفائدة على الإقراض (X_3)، سعر صرف الجنية مقابل الدولار (X_4) لتظهر اثر السياسات النقدية ،وقبل تقدير النموذج القياسي تم تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن مدى استقرارها باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأهمها اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) القائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive Process)، والذي يقدر بالصورة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن : ΔY_t: تشير إلى الفرق الأول للسلسلة Y_t حيث :

$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، وتشير ε_t إلى الخطأ العشوائي، ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبارات جذر الوحدة، فقد تمت الاستفادة من معيار Akiake information Criterition في اختبار ديكي – فوللر الموسعDickey - Fuller. وفى حالة قبول فرضية العدم (عدم استقرار متغيرات النموذج) يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التى يتضمنها النموذج. فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يصعب الوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوي) ومعهد التخطيط القومي والبنك الدولي كما استعانت الدراسة ببعض البحوث العلمية والدراسات المنشورة بالمجلات العلمية التي ترتبط بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

أولاً : تطور حجم قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطلين في مصر خلال فترة الدراسة.

١ – تطور حجم قوة العمل :

تشمل جميع الأفراد في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات(المشتغلين).وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه (المتعطلين)[٦].

تعتمد حجم قوة العمل على حجم السكان والتركيب العمري والنوعي لهم ويتضح من الجدول (١) أن حجم قوة العمل (١٥-٦٤ سنة) خلال فترة الدراسة قد أرتفع من ١٩,١ مليون فرد عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٩٣ مليون فرد عام ٢٠١٦، بزيادة قدرها نحو ٩,٨٣ مليون فرد تمثل نحو ٥١,٥% من حجم قوة العمل عام ٢٠٠٠.

وبالنسبة لتوزيع حجم قوة العمل بين الحضر والريف المصري يلاحظ ارتفاع مشاركة الريف في حجم قوة العمل من ١٠,٨٥مليون فرد عام ٢٠٠٠ إلى ١٦,٦٥مليون فرد عام ٢٠١٦ بنسبة زيادة تقدر بحوالي ٥٣.% من حجم قوة العمل بالريف عام ٢٠٠٠، وهو ارتفاع ملحوظ إذا ما قورن بالارتفاع الذي حدث في حجم قوة العمل بالحضر حيث ارتفع من ٨,٢٣ مليون فرد عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٢٧ مليون فرد عام ٢٠١٦ بنسبة زيادة ٤٩,١% من حجم قوة العمل بالحضر عام ٢٠٠٠. وتمثل الأهمية النسبية كمتوسط لحجم قوة العمل بالريف المصري خلال فترة الدراسة نحو٥٧% بينما تمثل نسبة حجم قوة العمل بالحضر نحو ٤٣% من إجمالي قوة العمل على مستوى الجمهورية.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي قوة العمل بالمعادلة رقم (١) بالجدول (٢) الى أن إجمالي قوة العمل قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو ٠,٦٦ مليون فرد وبمعدل تغير سنوي يقدر بنحو٣,٦٥% من متوسط حجم قوة العمل والبالغة نحو ٢٤,٢٠ مليون فرد خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١) تطور قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين بالريف والحضر في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦

السنة	قوة العمل (مليون فرد)			المشتغلون (مليون فرد)			المتعطلون (مليون فرد)		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
2000	8.23	10.85	19.08	7.45	9.94	17.39	0.79	0.91	1.7
2001	8.53	10.93	19.47	7.71	9.97	17.69	0.82	0.96	1.78
2002	8.74	11.25	19.99	7.78	10.19	17.97	0.96	1.06	2.02
2003	8.97	11.5	20.48	7.69	10.55	18.24	1.29	0.95	2.24
2004	8.85	12.12	20.97	7.76	11.06	18.82	1.09	1.06	2.15
2005	9.25	12.64	21.89	8.03	11.41	19.44	1.17	1.28	2.45
2006	9.87	13.13	23	8.58	11.98	20.57	1.29	1.15	2.43
2007	10.01	13.98	23.98	8.84	13.01	21.85	1.17	0.97	2.14
2008	10.57	14.08	24.65	9.36	13.15	22.51	1.22	0.92	2.14
2009	10.92	14.43	25.35	9.52	13.46	22.98	1.4	0.98	2.38
2010	11.34	14.84	26.18	9.94	13.89	23.83	1.39	0.96	2.35
2011	11.53	15	26.53	9.67	13.68	23.35	1.86	1.32	3.18
2012	11.79	15.2	26.99	9.87	13.73	23.6	1.92	1.5	3.42
2013	11.98	15.65	27.62	10.01	13.97	23.97	1.97	1.68	3.65
2014	12.02	15.93	27.94	10.13	14.17	24.3	1.89	1.76	3.65
2015	12.08	16.34	28.34	10.22	14.55	24.77	1.86	1.79	3.65
2016	12.27	16.65	28.93	10.39	14.94	25.33	1.88	1.71	3.60
المتوسط	10.41	13.80	24.20	9.00	12.57	21.57	1.41	1.23	2.64
%	43	57	100	41.7	58.3	100	53.5	46.5	100

*** حجم قوة العمل هي الفئة من السكان التي توجد في الفئة العمرية (15–64 سنة).**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، أعداد متتالية.

جدول رقم (٢) تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٦

المتغير التابع		رقم المعادلة	المعادلات	R^2	F	المتوسط	معدل التغير السنوي %
قوة العمل	الإجمالي	**1**	$\hat{Y}_1 = 18.23 + 0.663X$ $(88.4)^{**}$ $(32.9)^{**}$	0.98	1087.1**	24.20	3.65
	الحضر	**2**	$\hat{Y}_2 = 7.886 + 0.2803X$ $(61.8)^{**}$ $(22.5)^{**}$	0.97	508.1**	10.41	2.69
	الريف	**3**	$\hat{Y}_3 = 10.345 + 0.383X$ $(81.4)^{**}$ $(30.9)^{**}$	0.98	675.3**	13.80	2.77
المشتغلين	الإجمالي	**4**	$\hat{Y}_4 = 16.75 + 0.535X$ $(52.6)^{**}$ $(17.2)^{**}$	0.95	296.3**	21.57	2.48
	الحضر	**5**	$\hat{Y}_5 = 7.154 + 0.205X$ $(53.3)^{**}$ $(15.6)^{**}$	0.94	244.6**	9	2.27
	الريف	**6**	$\hat{Y}_6 = 9.594 + 0.3303X$ $(45.7)^{**}$ $(16.2)^{**}$	0.94	261.2**	12.57	2.63
المتعطلين	الإجمالي	**7**	$\hat{Y}_7 = 1.483 + 0.128X$ $(8.8)^{**}$ $(8.9)^{**}$	0.84	79.5**	2.64	4.85
	الحضر	**8**	$\hat{Y}_8 = 0.732 + 0.075X$ $(9.8)^{**}$ $(10.4)^{**}$	0.88	109**	1.41	5.32
	الريف	**9**	$\hat{Y}_9 = 0.752 + 0.053X$ $(7.5)^{**}$ $(5.4)^{**}$	0.66	29.7**	1.23	4.31
المشتغلين بالنشاط الزراعي	الإجمالي	**10**	$\hat{Y}_{10} = 5.207 + 0.132X$ $(21.6)^{**}$ $(5.77)^{**}$	0.70	33.3**	6.39	2.06
	حضر	**11**	$\hat{Y}_{11} = 0.252 + 0.034X$ $(9.5)^{**}$ $(13.7)^{**}$	0.93	189.7**	0.56	6.07
	الريف	**12**	$\hat{Y}_{12} = 4.955 + 0.097X$ $(22.4)^{**}$ $(4.57)^{**}$	0.60	20.8**	5.82	1.66
معدل البطالة	الإجمالي	**13**	$\hat{Y}_{13} = 8.832 + 0.215X$ $(12.3)^{**}$ $(3.18)^{**}$	0.42	10.1**	10.76	1.99
	الحضر	**14**	$\hat{Y}_{14} = 4.25 + 0.173X$ $(11.9)^{**}$ $(5.16)^{**}$	0.65	26.7**	5.79	2.98
	الريف	**15**	$\hat{Y}_{15} = 4.421 + 0.066X$ $(8.6)^{**}$ (1.31)	0.12	1.72	5.01	1.32

حيث $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة X ، X متغير الزمن حيث X: (1 ، 2 ، 3 .....، 17)

**** معنوي عند مستوى ١ % * معنوي عند مستوى 5 %**

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١) ، (٣) ، (٤).

وتشير أيضا معادلة الاتجاه الزمني العام لحجم قوة العمل بالحضر بالمعادلة رقم (٢) بالجدول (٢) أن إجمالي قوة العمل بالحضر قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو ٠,٢٨ مليون فرد وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٦٩% من متوسط حجم قوة العمل بالحضر والبالغة نحو ١٠,٤١ مليون فرد خلال نفس الفترة.

وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام لحجم قوة العمل بالريف بالمعادلة رقم (٣) بالجدول (٢) أن إجمالي قوة العمل بالريف قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,٣٨٣ مليون فرد وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٧٧% من متوسط حجم قوة العمل بالريف والبالغة نحو ١٣,٨٠ مليون فرد خلال نفس الفترة.

مما سبق يتضح أنه بالرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقوة العاملة بالريف ٥٧% وبلغ معدل الزيادة السنوي لها نحو ٢,٧٧% يزيد عن نظيره للحضر البالغ نحو ٢,٦٩% بنسبه ضئيله جداًلا تتفق مع قوة العمل في الريف.

٢ – تطور عدد المشتغلين في مصر :

المشتغلون هم جميع الأفراد في الفئة العمرية (١٥–٦٤ سنة) ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات.

ويتضح من الجدول (١) أن إجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية قد أرتفع من ١٧,٤مليون عامل عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٣ مليون عامل عام ٢٠١٦ بمقدار زيادة نحو ٧,٩ مليون عامل بنسبة ٤٥,٤% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٠.

وبالنسبة لتوزيع عدد المشتغلين وفقاً لتوزيعهم بين الحضر والريف يلاحظ ارتفاع عدد المشتغلين بالحضر من ٧,٤٥ مليون عامل عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٣٩ مليون عامل عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها نحو ٢,٩٤ مليون عامل تمثل نحو ٣٩,٥% من إجمالي عدد المشتغلين بالحضر عام ٢٠٠٠. كما ارتفع عدد المشتغلين بالريف من ٩,٩٤ مليون عامل عام ٢٠٠٠ إلى ١٤,٩٤مليون عامل عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها نحو ٥ مليون عامل تمثل نحو ٥٠,٣% من إجمالي عدد المشتغلين بالريف عام ٢٠٠٠. وتمثل الأهمية النسبية لعدد المشتغلين بالريف المصري خلال متوسط فترة الدراسة ٢٠٠٠–٢٠١٦ نحو ٥٨,٣% بينما تمثل نسبة عدد المشتغلين بالحضر نحو ٤١,٧% من إجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية.

وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالمعادلة رقم (٤) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,٥٣ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٤٨ % من متوسط عدد المشتغلين والبالغ نحو ٢١,٥٧ مليون عامل خلال فترة الدراسة. وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالحضر بالمعادلة رقم (٥) أن إجمالي عدد المشتغلين بالحضر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,٢١ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٢٧ % من متوسط عدد المشتغلين بالحضر والبالغ نحو ٩ مليون عامل خلال فترة الدراسة.

كما تشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالريف بالمعادلة رقم (٦) أن إجمالي عدد المشتغلين بالريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,٣٣ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٦٣% من متوسط عدد المشتغلين بالريف والبالغ نحو ١٢,٥٧مليون عامل خلال فترة الدراسة.

٣ – تطور عدد المتعطلين :

المتعطلون هم جميع الأفراد في الفئة العمرية (١٥ –٦٤ سنة) الذين يقدرون على العمل ويرغبون ويبحثون عنه ولا يجدونه وتحسب بالفرق بين حجم قوة العمل وعدد المشتغلين.

وبدراسة عدد المتعطلين في مصر خلال الفترة المذكورة يتضح من الجدول (١) أن أعداد المتعطلين قد أرتفع من ١,٧مليون عاطل عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٦٠ مليون عاطل عام ٢٠١٦ بزيادة تقدر بنحو ١,٩٠مليون عاطل وتمثل نحو١١١,٧% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠٠٠، كما زاد عدد المتعطلين بالحضر من نحو٠,٧٩ مليون عاطل عام ٢٠٠٠، إلى ١,٧١مليون عاطل عام٢٠١٦م بزيادة تقدر بنحو٠,٩٢مليون عاطل وتمثل نحو ١١٦,٤% من إجمالي عدد المتعطلين بالحضر عام ٢٠٠٠.

كما زاد عدد المتعطلين بالمناطق الريفية من نحو٠,٩١ مليون عاطل عام٢٠٠٠ إلى ١,٨٨مليون عاطل عام٢٠١٦ بزيادة تقدر بنحو ٠,٩٧ مليون عاطل وتمثل نحو١٠٦,٦% من إجمالي عدد المتعطلين بالريف المصري عام ٢٠٠٠. وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المتعطلين بالمعادلة رقم (٧) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المتعطلين قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,١٣ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٤,٨٥ % من متوسط عدد المتعطلين والبالغ نحو ٢,٦٤ مليون عامل خلال فترة الدراسة.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المتعطلين بالحضر بالمعادلة رقم (٨) أن إجمالي عدد المتعطلين بالحضر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو ٠,٠٧مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٥,٣٢ % من متوسط عدد المتعطلين بالحضر والبالغ نحو ١,٤١مليون عامل خلال فترة الدراسة. كما تشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المتعطلين بالريف بالمعادلة رقم (٩) أن إجمالي عدد المتعطلين بالريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,٠٥ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٤,٣١% من متوسط عدد المتعطلين بالريف والبالغ نحو ١,٢٣مليون عامل خلال فترة الدراسة.

ويتبين مما سبق أن نسبة المتعطلين في الحضر تفوق نظيرتها بالريف ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة المشتغلين بالريف عن الحضر حيث بلغت نسبة المشتغلين بالريف نحو ٥٣,٥% في حين بلغت بالحضر نحو ٤٦,٥% من إجمالي عدد المشتغلين خلال فترة الدراسة.

٤- تطور عدد المشتغلين في النشاط الزراعي.

ومن المعروف أن الريف المصري هو المصدر الرئيسي في توفير قوة العمل الزراعية لذا فمن الضروري التعرف على الأهمية النسبية للأنشطة غير الزراعية في النشاط الاقتصادي القومي حيث يتضح من الجدول رقم (٣) مدى النقص النسبي في قوة العمل الزراعي بالرغم من الزيادة المطلقة في مقابل النمو المطلق والنسبي في العمالة الكلية وغير الزراعية، حيث يتضح من نفس الجدول زيادة متوسط عدد العاملين بالنشاط الزراعي بالحضر من ٠,٣٦ مليون مشتغل كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو ٠,٦٢، ٠,٧٥ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين ٢٠٠٦-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٦ على الترتيب، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة نحو ٠,٥٦ مليون مشتغل. أيضا تبين زيادة العاملين بالأنشطة غير الزراعية بالحضر من ٧,٣٨ مليون مشتغل كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو ٨,٧٠، ٩,٥٤ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين٢٠٠٦-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٦ على الترتيب، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة نحو ٨,٤٨ مليون مشتغل.

في حين يتضح التذبذب في متوسط عدد العاملين بالنشاط الزراعي بالريف حيث زادت من ٥,١٢ مليون مشتغل كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو٦,٢٢ مليون مشتغل كمتوسط للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ ثم انخفض إلى نحو ٦,١٧ مليون عامل كمتوسط للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة المذكوره نحو٥,٨٢ مليون مشتغل.

وفي نفس الوقت تبين الزيادة المستمرة في متوسط العاملين بالأنشطة غير الزراعية بالريف المصري من ٥,٤ مليون مشتغل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو ٦,٩٧، ٨,٢٩ مليون مشتغل للفترتين ٢٠٠٦-٢٠١١

و ٢٠١٢-٢٠١٧ على الترتيب، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة نحو ٦,٨١ مليون مشتغل. كما يتضح أيضا انخفاض الأهمية النسبية للعاملين بالنشاط الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي بالريف المصري حيث انخفضت من ٥٢,٢٤% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو ٤٩,٥٤% للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٤٧,٨٢% للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، وعلى مستوى فترة الدراسة بلغت نسبة العاملين بالنشاط الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي نحو ٥٠,٥٩%.

جدول رقم (٣) تطور هيكل العمالة في النشاط الزراعي وباقي الأنشطة الرئيسية للاقتصاد القومي بالمليون مشتغل خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦)

عدد المشتغلين بالنشاط الاقتصادي	متوسط الفترة (2000 -2005)			متوسط الفترة (2006-2011)			متوسط الفترة (2012-2016)			متوسط الفترة (2000-2016)		
	الحضر	الريف	إجمالي	الحضر	الريف	إجمالي	الحضر	الريف	إجمالي	الحضر	الريف	إجمالي
النشاط الزراعي	0.36	5.12	5.48	0.62	6.22	6.84	0.75	6.17	6.93	0.67	5.82	6.39
الصناعة والتعدين	1.41	0.95	2.37	1.69	1.24	2.93	1.78	1.34	3.13	1.62	1.17	2.79
التشييد والبناء	0.58	0.75	1.33	0.99	1.32	2.31	1.21	175	2.97	0.91	1.25	2.16
إجمالي قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	0.55	0.42	0.97	1.38	1.18	2.56	2.41	2.26	4.67	1.39	1.23	2.62
باقي قطاعات النشاط الاقتصادي	4.83	3.47	8.10	4.63	3.23	7.86	4.12	2.93	7.06	4.55	3.16	7.71
إجمالي العاملين بالنشاط غير الزراعي	7.37	5.40	12.78	8.70	6.97	15.67	9.54	8.29	17.84	8.48	6.81	15.29
إجمالي النشاط الاقتصادي	7.73	10.49	18.26	9.32	13.20	22.52	10.28	14.67	24.76	9.04	12.62	21.67
%العاملين بالنشاط الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي	4.63	4882	30.01	6.64	47.16	30.40	7.31	42.65	27.97	6.26	46.13	29.47
%العاملين بالنشاط غير الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي	95.35	51.49	69.98	93.38	51.84	69.60	92.75	57.32	72.04	93.76	53.96	70.53

المصدر حسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

كما تبين أيضا التذبذب في الأهمية النسبية للعاملين بالنشاط الزراعي على مستوى الجمهورية من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي حيث زادت من٣٠,٠١% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو ٣٠,٣٧% للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٢٧,٩٥% للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وعلى مستوى فترة الدراسة بلغت نسبة العاملين بالنشاط الزراعي نحو ٢٩,٤٤%. في حين ارتفعت نسبة المشتغلين بكل الأنشطة غير الزراعية من نحو٦٩,٥٨% للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ إلى نحو ٧٢,٠٥ % للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وعلى مستوى فترة الدراسة بلغت نسبة المشتغلين بكل الأنشطة غير الزراعية نحو ٧٠,٥١%. ويرجع ذلك لارتفاع الأجور بالقطاعات غير الزراعية مقارنة بنظيرتها بالقطاع الزراعي فضلا عن الجهد المبذول بقطاع الزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى اتجاه العمالة للعمل بالقطاعات غير الزراعية.

ومن تحليل هيكل العمالة على المستوى القومي تبين حدوث نمو مطلق ونسبي وكبير في عدد المشتغلين بنشاط الصناعة والتعدين من نحو ٢,٣٧ مليون مشتغل كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى ٢,٩٣، ٣,١٣ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين ٢٠٠٦-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٦ على الترتيب. وأيضا بقطاع التشييد والبناء حيث ارتفع عدد المشتغلين به من ١,٣٣ مليون مشتغل كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى ٢,٣١، ٢,٩٦ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين ٢٠٠٦-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٦ على الترتيب. وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي على مستوى الجمهورية بالريف المصري بالمعادلة رقم (١٠) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا بلغ نحو٠,١٣ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٠٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالجمهورية والبالغ نحو ٦,٣٩ مليون عامل خلال فترة الدراسة.

في حين تبين معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالحضر المصري بالمعادلة رقم (١١) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر قد اخذ اتجاهاً

عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا بلغ نحو٠,٠٣ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٦,٠٧% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر والبالغ نحو ٠,٥٦ مليون عامل خلال فترة الدراسة.كما تشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف المصري بالمعادلة رقم (١٢) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا بلغ نحو٠,٠٩ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٦٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف المصري والبالغ نحو ٥,٨٢ مليون عامل خلال فترة الدراسة.

٥- تطور معدل البطالة بالريف والحضر في مصر.

قامت منظمة العمل الدولية بتعريف البطالة بأنها ذلك الجزء من قوة العمل الذي يبحث عن العمل ويرغب فيه بل ويبحث عنه عند مستويات الأجور السائدة ولا يجدونه ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل.وتحسب معدل البطالة بقسمة عدد المشتغلين على حجم قوة العمل مضروبا في ١٠٠.

معدل البطالة = (عدد المشتغلين / حجم قوة العمل) x ١٠٠.

ويتبين من الجدول (٤) أن معدل البطالة من إجمالي حجم قوة العمل بمناطق الحضر قد زاد من ٩,٦% عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٣% عام ٢٠١٦ بزيادة تمثل نحو ٥٩,٤% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠. أما بالنسبة لتطور معدل البطالة بالحضر من إجمالي حجم قوة العمل على مستوى الجمهورية فقد زاد معدل البطالة من ٤,١% عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٢٣% عام ٢٠١٦ بزيادة تمثل نحو ٧٦,٣% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٤) تطور الأهمية النسبية لمعدل البطالة بالحضر والريف وعلى مستوى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦

السنة	معدل البطالة من قوة العمل بالحضر	معدل البطالة من قوة العمل بالريف	معدل البطالة من إجمالي قوة العمل		
			الحضر	الريف	الإجمالي
2000	9.6	8.4	4.1	4.8	8.9
2001	9.7	8.8	4.2	4.9	9.2
2002	11	9.4	4.8	5.3	10.1
2003	14.3	8.3	6.3	4.7	10.9
2004	12.4	8.7	5.2	5.1	10.3
2005	12.7	10.1	5.4	5.8	11.2
2006	13	8.7	5.6	5	10.6
2007	11.7	6.9	4.9	4	8.9
2008	11.5	6.6	4.9	3.8	8.7
2009	12.8	6.8	5.5	3.9	9.4
2010	12.3	6.4	5.3	3.7	9
2011	16.2	8.8	7	5	12
2012	16.3	9.9	7.1	5.6	12.7
2013	16.5	10.7	7.1	6.1	13.2
2014	15.7	11	6.8	6.3	13
2015	15.9	10.9	7.05	6.2	12.3
2016	15.3	10.3	7.23	6.25	12.5
المتوسط	13.35	8.86	5.79	5.01	10.76

- معدل البطالة = (عدد المشتغلين / حجم قوة العمل) x 100.

المصدر : 1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي أعداد متتالية.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، أعداد متتالية.

وبدراسة معدل البطالة الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦ يتضح أن هذا المعدل قد أرتفع من ٨,٩% عام ٢٠٠٠ إلى١٢,٥% عام ٢٠١٦ بزيادة تمثل نحو٤٠,٤% من معدل البطالة الإجمالي

لعام ٢٠٠٠. وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة الإجمالي بالمعادلة رقم (١٣) بالجدول (٢) أن هذا المعدل قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٩٩% من متوسطة الحسابي خلال نفس الفترة والبالغ نحو ١٠,٧٦%. وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة بالحضر بالمعادلة رقم (١٤) بالجدول (٢) أن هذا المعدل قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٩٨ % من متوسطة الحسابي خلال نفس الفترة والبالغ نحو ٥,٧٩%.

كما ارتفع معدل البطالة من إجمالي حجم قوة العمل بمناطق الريف من ٨,٤% عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٣% عام ٢٠١٦ بزيادة تمثل نحو ٢٢,٦% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠.أما بالنسبة لتطور معدل البطالة بالريف من إجمالي حجم قوة العمل على مستوى الجمهورية فقد ارتفع معدل البطالة من ٤,٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٢٥% عام ٢٠١٦ بزيادة تمثل نحو ٣٠,٢% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠، وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة بالريف بالمعادلة رقم (١٥) بالجدول (٢) أن هذا المعدل قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٣٢% مما يشير إلى تأرجحه حول متوسطة الحسابي خلال هذه الفترة والبالغ نحو ٥,٠١%.

يتبين مما سبق ارتفاع معدل البطالة في الحضر بصورة أكبر من الريف وربما يرجع ذلك إلى تزايد معدلات هجرة الأيدي العاملة العاطلة من الريف إلى الحضر سعياً وراء فرصة عمل، وقد يرجع ذلك بسبب انخفاض دخول المزارعين وعدم الاهتمام بالريف، وتوزيع المشروعات الإنتاجية توزيعاً ليس عادلاً بين الريف والحضر، كما يمكن تفسير هذه الزيادة في كون الجزء الأكبر من البطالة هي بطالة متعلمة وهي عادة موجودة بنسبة أكبر في الحضر إلى جانب قدرة قطاع الزراعة وخاصة المزارع العائلية على استيعاب عمالة إضافية حتى وأن كانت زائدة عن حاجة العمل مما يقلل من نسبة البطالة الظاهرة في الريف مقابل زيادة نسبة البطالة المقنعة. كما يرجع السبب في ارتفاع معدل البطالة في مصر وبصفه خاصة في الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ إلى الاضطرابات السياسية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، بالإضافة إلى عودة العمال المصرين من بعض الدول العربية نتيجة الأزمة المالية العالمية أو نتيجة للثورات بتلك الدول.

ثانياً : أثر بعض المؤشرات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر:

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة كالتالي:

١ – نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root test):

باستعراض بيانات الجدول رقم (٥) المتعلقة باختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) الذي يحتوي على قاطع واتجاه عام intercept and trend وهذا هو النموذج الأمثل، تبين عدم معنوية إحصائية (t) عند مستوى معنوية١% ٥%، ١٠% لجميع متغيرات البحث حيث أن قيم (t) المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ١% ٥% ، ١٠%، مما يدل على أن تلك المتغيرات غير مستقرة في المستوي (levels) أي قبول فرض العدم بوجود جذر وحدة. وبأخذ الفرق الأول للمتغيرات المستخدمة في التقدير، كشفت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع معنوية إحصائية (t) عند مستوى معنوية ١% و٥% و ١٠% إلى أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة (stationary) أي رفض فرض العدم بوجود جذر وحدة وهذه النتيجة ضرورية لتجنب الحصول على نتائج زائفة (spurious) ناتجة عن استخدام معاملات غير مستقرة، وعليه يمكن الاستنتاج بان السلاسل الزمنية هي سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق، وكل متغير على حده يعتبر متكامل من الدرجة الأولي طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر، وهذه النتائج تتفق مع النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار جذر الوحدة بقاطع ومتجه زمني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠١٦

الفروق الأولى ist difference			المستوى level		المتغيرات
ثابت واتجاه intercept and trend			ثابت واتجاه intercept and trend		
Prob.*	t-Statistic		Prob.*	t-Statistic	
0.0065	-5.31286	$D(logY_t)$	0.7817	-1.4929	$logY_t$
0.0021	-6.17584	$D(logX_{1t})$	0.5489	-2.0053	$logX_{1t}$
0.0014	-6.47611	$D(logX_{2t})$	0.9646	-0.5538	$logX_{2t}$
0.0433	-3.97679	$D(logX_{3t})$	0.5886	-1.9261	$logX_{3t}$
0.0006	-7.90507	$D(logX_{4t})$	0.3646	-2.3975	$logX_{4t}$
القيم الحرجة (t)			القيم الحرجة (t)		
	-4.9923	1% level		-4.8001	1% level
	-3.8753	5% level		-3.7912	5% level
	-3.3883	10% level		-3.3422	10% level

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق وباستخدام برنامج E-views7

٢ – التقدير القياسي لأثر بعض المؤشرات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر:

وبدراسة اثر بعض المتغيرات على معدل البطالة في مصر تبين من المعادلة التالية:

$$Lny_t = 3.952 - 0.618Lnx_{2t} + 0.154lnx_{4t}$$

(7.98)** (-5.10)** (2.52)*

F= 34.9** R^{-2}= **0.81**

تبين من الدالة منطقية إشارة الحد الثابت، فمن المفترض أن يكون لمعدل البطالة قيمة موجبة حتى ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات في النموذج.

- بينما تبين وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ١%بين معدل البطالة yt ونسبة الأنفاق على الاستثمار من الأنفاق القومي x2t، حيث بلغت المرونة نحو(٠,٦١٨-) أي أن زيادة نسبة الإنفاق على الاستثمار بنحو ١٠% سوف تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنحو ٦,٢% و يتفق ذلك مع المنطق الاقتصادي، ويفسر ذلك بقدرة القطاع الحكومي على إنشاء المشروعات الكبيرة التى من شأنها امتصاص جزء كبير من قوة العمالة المتزايدة .
- فى حين تبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين معدل البطالة yt وسعر صرف الجنية مقابل الدولار x4t، حيث بلغت المرونة نحو (٠,١٥٤) ، أي أن زيادة سعر الصرف بمقدار ١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار ١,٥%. وتتفق هذه النتيجة مع المنطق الاقتصادى حيث أن انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة مقابل العملات الأجنبية سوف تؤدي إلى انخفاض قدرة الاقتصاد القومي على استيراد ما يلزمه للعملية الإنتاجية من المواد الخام والسلع الوسيطة والاستثمارية مما يؤدي إلى خفض الإنتاج وبالتبعية يؤثر ذلك على خفض العمالة داخل الشركات الصناعية، ويتضح ذلك في الوضع الحالي لمصر بعد تعويم الجنية في نوفمبر ٢٠١٦ .
- كما تدل قيمة معامل التحديد المعدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R-2=0.81 و يعني هذا أن معدل البطالة مفسر بنسبة ٨١% لهذين المتغيرين.كما تشير قيمة (F) إلى أن النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى دلاله إحصائية ١%، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

ثالثا:التنبؤ بقوة العمل والمشتغلين والمتعطلين للنشاط الاقتصادي في مصر.

يتضح من جدول (٦) أن نماذج الاتجاه العام المقدرة لكل من قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين أنها تتمتع بقدرة تنبؤية جيدة وفقا للمؤشرات الإحصائية القياسية والنسبية. ويتبين من جدول (٧) أن قوة العمل في الحضر والريف تزداد باستمرار للفترة المتنبئ بها بمتوسط قدر بنحو ١٣,٤٩ و ١٨,٠١ مليون عامل على الترتيب، فى حين قدر الاجمالى بحوالي ٣١,٥ مليون عامل كمتوسط للفترة، أما من حيث قوة عدد المشتغلين اتضح ان قوة العمل في الحضر تزداد للفترة المتنبئ بها بمتوسط بلغ نحو ١١,٢٥ مليون عامل،كما تزيد قوة العمل في الريف باستمرار بمتوسط بلغ حوالي ١٦,٢ مليون عامل وترجع هذه الزيادة في الريف لان متوسط عدد الأفراد في الأسر الريفية اكبر من متوسط عدد الأفراد للأسر الحضرية،كما يتضح من نفس الجدول أن اجمالى قوة المشتغلين فى مصر قدر بنحو ٢٧,٤٥ مليون عامل.

وبالنسبة لعدد المتعطلين عن العمل فى الحضر والريف كمتوسط للفترة المتنبئ بها قدر بحوالي ٢,٢٣ و ١,٨١ مليون عامل على الترتيب ويتضح من هذين الرقمين ان البطالة اكبر في الحضر عن الريف بنسبة بلغت نحو ٢٣,٢%، ثم قدر الاجمالى لقوة عدد المتعطلين في مصر بنحو ٤,٠٤ مليون عامل تقريباً كمتوسط للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

جدول (٦) مؤشرات قياس القدرة التنافسية لمعادلات الاتجاه العام خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦

المؤشرات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
R.M.S.E	0.194	0.236	0.336	0.241	0.388	0.576	0.137	0.188	0.289
M.A.E	0.155	0.198	0.286	0.195	0.329	0.487	0.107	0.154	0.241
M.A.P.E	1.572	1.493	1.226	2.255	2.627	2.267	7.708	13.749	9.698
Theil	0.009	0.008	0.006	0.013	0.015	0.013	0.049	0.079	0.056

المصدر:حسبت من جدول (١) .

جدول (٧) التنبؤ بعدد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين بالمليون عامل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢

السنوات	قوة العمل			المشتغلين			المتعطلين		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
2018	12.931	17.239	30.164	10.844	15.539	26.380	2.082	1.706	3.787
2019	13.212	17.622	30.827	11.049	15.870	26.915	2.157	1.759	3.915
2020	13.492	18.005	31.490	11.254	16.200	27.450	2.232	1.812	4.043
2021	13.772	18.388	32.153	11.459	16.530	27.985	2.307	1.865	4.171
2022	14.053	18.771	32.816	11.664	16.861	28.520	2.382	1.918	4.299
المتوسط	13.492	18.005	31.490	11.254	16.200	27.450	2.232	1.812	4.043

المصدر: حسبت جدول (٢).

الملخص:

أدت بعض السياسات الاقتصادية المتبعة من الحكومات المتعاقبة بداية من التسعينات حتى الان إلى زيادة معدل البطالة في مصر ويرجع ذلك لعدم الاستغلال الأمثل لمورد العمالة فيؤدى ذلك الى نتائج عكسية على الاقتصاد المصري ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- تبين أن إجمالي قوة العمل على مستوى الجمهورية قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٣,٦٥%، في حين أن إجمالي قوة العمل بالحضر والريف قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٦٩%، ٢,٧٧علي الترتيب خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦ أن إجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنويا إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٤٨%. وأن إجمالي عدد المشتغلين بالحضر والريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٢٧%، ٢,٦٣% على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- كما يتضح مدى النقص النسبي في قوة العمل الزراعي بالرغم من الزيادة المطلقة في مقابل النمو المطلق والنسبي في العمالة الكلية وغير الزراعية، وقد تبين أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف

قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٦٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف. وأن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٦,٠٧% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر خلال فترة الدراسة. وقد تبين أن معدل البطالة بالحضر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٩٨%. وأن معدل البطالة بالريف اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٣٢%. وأن معدل البطالة الإجمالية قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٩٩% من متوسطة الحسابي خلال نفس الفترة.

- وبالتقدير القياسي لنموذج الانحدار تبين وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ١%بين معدل البطالة yt ونسبة الأنفاق على الاستثمار من الأنفاق القومي X2، أي أن زيادة نسبة الإنفاق على الاستثمار بنحو ١٠% سوف تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنحو ٦,٢%. كما تبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين معدل البطالة y_t وسعر صرف الجنية مقابل الدولار X_4، أي أن زيادة سعر الصرف بمقدار ١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار ١,٥%.

كما يتضح من التنبؤ بأجمالي قوة المشتغلين والمتعطلين أن اجمالى قوة المشتغلين في مصر قدر بنحو ٢٧,٤٥ مليون عامل. ثم قدر الاجمالى لقوة عدد المتعطلين في مصر بنحو ٤,٠٤ مليون عامل كمتوسط للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ويوصى البحث بالآتي:

١- وضع أولويات للإنفاق الحكومي بالطريقة التي تؤدي إلي زيادة نسبة الإنفاق على الاستثمار الزراعى من جملة الإنفاق الحكومي على النحو الذي يؤدي إلي توفير مزيد من فرص العمل.

٢- العمل على زيادة الاستثمارات لاستصلاح الأراضي القابله للزراعه وتوزيعها على الشباب العاطل مع وضع سياسات تحفيزيه تساعد على ارتفاع العائد على الاستثمار في القطاع الزراعي.

٣- قيام البنك الزراعي والصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل المشروعات الزراعية بشروط ميسرة وعائد لايزيد عن ٥% لمنع هجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر.

المراجع:

١- إبراهيم احمد إبراهيم يوسف- اقتصاديات العمالة الزراعية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة ١٩٩٢.

٢- جمال محمد صيام (دكتور) وآخرون، دراسة الآثار الاقتصادية للاستثمار الزراعي على مؤشرات الزراعة المصرية باستخدام نموذج متجه الانحدار الأتي غير المقيد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠١١م.

٣- سعاد سيد محمود صادق، سامي محمد محمد السيسي "دكاترة"أثر التنمية الزراعية على استيعاب القوة العاملة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي،المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني،يونيه ٢٠١١م.

٤- مهران سليمان عيطة، محمود محمد عبد الفتاح "دكاترة" دراسة عن الزراعة ومشكلة البطالة في مصر، ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، جامعة الأزهر ،مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، ٨ أكتوبر ٢٠٠١م.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متتالية.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، أعداد متتالية.

٧- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي /http://www.albankaldawli.org

الملاحق

جدول رقم (١) تطور أعداد المشتغلين بالنشاط الزراعي وباقي النشاطات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة ٢٠٠٠ ٢٠١٦ . (مليون عامل)

السنة	المنطقة	النشاط الزراعي	الصناعة والتعدين	التشييد والبناء	إجمالي قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	باقي قطاعات النشاط الاقتصادي	إجمالي العاملين بالنشاط غير الزراعي	إجمالي النشاط الاقتصادي
2000	الحضر	0.31	1.39	0.66	0.52	4.57	7.14	7.45
	الريف	4.90	0.94	0.72	0.40	2.98	5.04	9.94
	إجمالي	5.21	2.33	1.38	0.92	7.55	12.18	17.39
2001	الحضر	0.32	1.44	0.65	0.58	4.73	7.39	7.71
	الريف	4.77	0.95	0.71	0.40	3.13	5.20	9.97
	إجمالي	5.09	2.39	1.36	0.98	7.86	12.59	17.69
2002	الحضر	0.32	1.36	0.62	0.56	4.91	7.46	7.78
	الريف	4.66	1.01	0.70	0.47	3.35	5.53	10.19
	إجمالي	4.98	2.37	1.32	1.04	8.26	12.99	17.97
2003	الحضر	0.36	1.35	0.10	0.55	5.32	7.32	7.69
	الريف	5.12	0.91	0.75	0.44	3.33	5.43	10.55
	إجمالي	5.49	2.26	0.85	0.99	8.65	12.75	18.24
2004	الحضر	0.40	1.43	0.65	0.52	4.76	7.36	7.76
	الريف	5.68	0.92	0.76	0.37	3.34	5.38	11.06
	إجمالي	6.07	2.35	1.41	0.89	8.09	12.74	18.82
2005	الحضر	0.44	1.52	0.80	0.56	4.71	7.59	8.03
	الريف	5.59	1.00	0.86	0.47	3.50	5.82	11.41
	إجمالي	6.04	2.52	1.65	1.02	8.21	13.41	19.44
2006	الحضر	0.53	1.61	0.86	0.62	4.97	8.05	8.58
	الريف	5.91	1.10	0.97	0.48	3.53	6.08	11.98
	إجمالي	6.44	2.70	1.83	1.10	8.50	14.13	20.57
2007	الحضر	0.53	1.70	0.79	0.63	5.18	8.31	8.84
	الريف	6.44	1.14	1.10	0.54	3.80	6.57	13.01
	إجمالي	6.97	2.84	1.89	1.17	8.98	14.88	21.85
2008	الحضر	0.66	1.71	1.06	0.67	5.26	8.70	9.36
	الريف	6.45	1.19	1.21	0.55	3.74	6.70	13.15
	إجمالي	7.12	2.90	2.27	1.22	9.00	15.39	22.51
2009	الحضر	0.60	1.81	1.06	1.97	4.08	8.92	9.52
	الريف	6.30	1.29	1.43	1.67	2.77	7.16	13.46
	إجمالي	6.91	3.10	2.49	3.64	6.85	16.08	22.98
2010	الحضر	0.71	1.83	1.07	2.21	4.12	9.23	9.94
	الريف	6.06	1.47	1.62	1.91	2.82	7.82	13.89
	إجمالي	6.77	3.30	2.69	4.12	6.94	17.05	23.83
2011	الحضر	0.68	1.50	1.15	2.21	4.15	9.00	9.67
	الريف	6.18	1.23	1.57	1.94	2.75	7.50	13.68
	إجمالي	6.86	2.72	2.72	4.15	6.90	16.50	23.36
2012	الحضر	0.63	1.71	1.23	2.25	4.06	9.25	9.87
	الريف	5.77	1.22	1.63	2.01	3.10	7.96	13.73
	إجمالي	6.40	2.93	2.86	4.26	7.16	17.21	23.60
2013	الحضر	0.76	1.72	1.07	2.25	4.21	9.25	10.01
	الريف	5.98	1.29	1.66	2.23	2.81	7.99	13.97
	إجمالي	6.74	3.01	2.73	4.48	7.02	17.24	23.98
2014	الحضر	0.71	1.79	1.09	2.23	4.31	9.42	10.13
	الريف	6.03	1.35	1.65	2.12	3.02	8.14	14.17
	إجمالي	6.74	3.14	2.74	4.35	7.33	17.56	24.30
2015	الحضر	0.81	1.84	1.31	2.58	4.06	9.79	10.59
	الريف	6.5	1.41	1.87	2.39	2.89	8.57	15.08
	إجمالي	7.31	3.25	3.18	4.97	6.95	18.37	25.68
2016	الحضر	0.85	1.87	1.36	2.75	3.98	9.98	10.82
	الريف	6.59	1.45	1.96	2.56	2.85	8.83	15.43
	إجمالي	7.44	3.32	3.33	5.32	6.84	18.82	26.26

المصدر: ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٦.

جدول رقم (٢) تطور معدل البطالة وأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦

السنة	%معدل البطالة	%معدل التضخم	% الأنفاق على الاستثمار من إجمالي الأنفاق الوطني	% سعر الفائدة على الاقتراض	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار
2000	8.90	2.68	22.46	13.22	3.47
2001	9.20	2.27	21.09	13.29	3.97
2002	10.10	2.74	20.84	13.79	4.50
2003	10.90	4.51	19.70	13.53	5.85
2004	10.30	11.27	20.06	13.38	6.20
2005	11.20	4.87	21.33	13.14	5.78
2006	10.60	7.64	22.60	12.60	5.73
2007	8.90	9.32	24.90	12.51	5.64
2008	8.70	18.32	26.91	12.33	5.43
2009	9.40	11.76	21.94	11.98	5.54
2010	9.00	11.27	22.75	11.01	5.62
2011	12.00	10.05	19.65	11.03	5.93
2012	12.70	7.12	17.80	12.00	6.06
2013	13.20	9.42	15.32	12.29	6.87
2014	13.00	10.15	14.81	11.71	7.08
2015	12.8	10.36	15.06	9.25	7.78
2016	12.5	20.2	14.93	11.75	9.80

المصدر:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

٢- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي /http://www.albankaldawli.org

An Economic Study Of The Current Situation Of Agricultural Employment And The Most Important Factors Affecting The Rate Of Unemployment In Egypt

Dr.Abeer Besheer Mohamed Khalil

Senior researcher – Agriculture Economic research Institute-Agriculture research center

Summary

Some of the economic policies adopted by successive governments from the 1990s until now have led to an increase in the rate of unemployment in Egypt due to the lack of optimal exploitation of the labor supply. This results in adverse effects on the Egyptian economy - .The total labor force at the level of the Republic has shown a general trend of statistically significant increase at an annual increase estimated at3.65 %. while the total urban and rural labor force has taken a statistically significant general trend with an annual increase of 2.69%. 2.77% Ranking during the period 2000-2016. That the total number of workers at the level of the Republic has taken a general trend is increasing morally significant by an annual increase estimated at 2.48%. And that the total number of urban and rural workers has taken an overall trend of statistically significant increase at an annual increase rate of

2.27% and 2.63% respectively during the study period - .The extent of the relative shortage of the agricultural labor force. despite the absolute increase in absolute and relative growth in total and non-agricultural employment. has been shown. The total number of those engaged in agricultural activity in the countryside has taken a generally significant trend with an annual increase of 1.66% Number of persons engaged in agricultural activity in rural areas. And that the total number of workers in agricultural activity in Egypt has taken a general trend is increasing morally significant by an annual increase estimated at 6.07% of the average number of people engaged in agricultural activity in Egypt during the study period. It was found that the urban unemployment rate has taken a general trend. which is statistically significant. with an annual increase estimated at 2.98%. And that the unemployment rate in the countryside has taken an increasing general trend. which is not statistically significant. with an annual increase estimated at 1.32%. And that the overall unemployment rate has taken an overall trend. which is statistically significant. with an annual increase estimated at 1.99% of the arithmetic mean during the same period . In the regression model. a statistically significant correlation was found at a significant level of 1% between the unemployment rate yt and the investment expenditure ratio of the national tunnels X2. ie. an increase of 10% in investment spending would lead to a decrease of 6.2% in the unemployment rate. A statistically significant correlation was found between the unemployment rate yt and the exchange rate of the pound against the dollar X4. meaning that a 10% increase in the exchange rate would lead to an increase of 1.5% in the unemployment rate .It is also clear that the total workforce of workers in Egypt was estimated at 27.45million workers. The total number of unemployed in Egypt was estimated at about 4.04 million workers as an average for the period 2018-2020.

The research is recommended as follows

1- Setting priorities for government spending in a way that increases the proportion of spending on investment out of total government spending. which leads to the provision of more employment opportunities. -2 .To increase investment in agricultural activity and reclamation of agricultural land and distributed to the youth of unemployed with the development of policies that help increase the return on investment in the agricultural sector -3 .The Agricultural Bank and the Social Fund for Development to finance agricultural projects on concessional terms and a return of no more than 5% to prevent the migration of agricultural workers from rural to urban areas.